آراء

خسرنا ترامب

باسل طلوزي

كثرة الضغط تولد الانسحاق عربيًا وليس الانفجار، وهذا عين ما برهنه دونالد ترامب، عندما عرف أن قوانين الفيزياء لا تنسحب على العرب، تحديدًا، فآثر أن يخصّص فترة ولايته ضاغطًا على حكامنا وشعوبنا، بلا أدنى «استراحة مهزوم». على الرغم من ذلك، سأفتقد ترامب، وكم كنت أودّ لو حظي هذا الرئيس بولاية إضافية؛ ليتمّ عاصفته التي سدّدها إلى مضاربنا، لكن ما باليد حيلة أمام حراك الديمقراطيات الحقيقية.

بعيدًا عن إشكاليات هذا الرجل، وتباين الآراء الحادّ حول شخصيته وأفعاله، في الوسع رؤيته من زوايا أخرى، وفي مقدمتها نجاحه في المزاوجة بين الرياضيات والسياسة، مبرهنًا أن قانون «أقصر مسافة بين نقطتين هي الخط المستقيم» يصلح نظريةً سياسية، خصوصًا حين يتعلق الأمر بالشأن العربي.

جاء تاجرًا في ثوب السياسي، وغادر سياسيًا في ثوب التاجر. وفي كلا الحالين، كان منسجمًا مع دفاتر فواتيره التي حوّلها من دفاتر حساباتٍ إلى دفاتر سياسات، لم يتبدّل فيها غير أسماء المدينين فقط.

على هذا النحو، يمكن فهم مفاتيح هذا التاجر الرئيس؛ أو الرئيس التاجر، الذي كان ينطلق من نقاط الثوابت الأميركية الراسخة باتجاه النقاط المتحرّكة بخط مستقيم لا يعرف المنحنيات والمنعطفات. فمن نقطة الثابت الذي يرى في بعض دول الخليج محمياتٍ أميركية مدينة لهذه الحماية بأموالها، شنّ ترامب ضغطه المباغت، بعد أن لم يعد يحتمل أساليب المراوغة والالتفاف التي كان يمارسها رؤساء سابقون، من قبيل تقديم الإغراءات الاستثمارية، وتوسّل الفوائض المالية لإيداعها في البنوك الأميركية، بل توجه بخط مستقيم مباشر إلى نقاط الرمال المتحرّكة في السعودية وغيرها، مهدّدًا، على طريقة التجار عندما يفيض بهم الكيل، بسحب الحماية عنهم إن لم يؤدّوا «ديونهم» التي، وللحق، لم يكونوا على علم بها قبل إشهار التهديد، فقد كان في قناعة محمد بن سلمان ومحمد بن زايد، مثلاً، أنهما صاحبا «أفضال» على الولايات المتحدة، بفضل ملياراتهما المودعة في البنوك الأميركية. وغنيّ عن القول إن سياسة الخط المستقيم أنجزت مفعولها أزيد حتى مما كان يتوقعه ترامب نفسه، فقد هرع المدينون يرتعشون إلى واشنطن لسداد الدين، مع الخضوع لجلسات تقريع وشد آذانٍ ليتحاشوا تكرار ذنوبهم مرة أخرى.

ومن النقطة الثابتة الأخرى، التي تضع إسرائيل فوق الجميع، أطلق ترامب خطه المستقيم الثاني، مختصرًا الطريق الالتفافي الذي كان يسلكه أسلافه من الرؤساء، أحيانًا، في دعمهم المزمن إسرائيل، فقد كان هذا الدعم يتخذ شكل الوعود، عندما يتعلق الأمر بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، أو التردّد حيال الاعتراف بضم الجولان والضفة الغربية، غير أن ترامب الذي لم تعجبه تلك المراوحة، شن ضربته المباشرة، وبخطه المستقيم ذاته، ليقول: «ما دامت إسرائيل استراتيجية أميركية تعلو على كل الاستراتيجيات الأخرى، فسنعترف بيهوديتها، وبالقدس عاصمة لها، وبدولتها من البحر إلى النهر، ولا عودة للاجئين أو غيرهم، وليشرب الفلسطينيون والعرب والمسلمون بحار العالم كله». بل كان ثمّة مطلب إضافي أرجّح أن إسرائيل هي من طلبت من ترامب التراجع عنه، بعد أن أشفقت على العرب من هذا الإذلال، على ما يبدو، وقوام الطلب أن يقدّم العرب اعتذارًا عن حروبهم التي شنوها ضد إسرائيل، أي أن المقصود اعتذارهم عن «نكبتهم» و«هزيمتهم».

بهذه الخطوط المستقيمة المباشرة، جاء ترامب، واضعًا حدّاً نهائيًا للرمادي والغائم. ولهذا السبب، أتحسّر على رحيله؛ لأنه وحده أزال العصابات عن أعيننا، ووضعنا عراةً أمام أنفسنا وتحدّياتنا، وفضح مهانة حكامنا. كنت أتمنى أن يتابع ما بدأه، لا أن يحصل المهزوم على استراحة أخرى مخادعة، تعود فيها الوعود والرهانات إلى سابق عهدها؛ لتخدّر العقول مجددًا .. كنت أرجو أن يتضاعف الضغط أشد مما كان، على قاعدة إما انسحاق كامل أو انفجار كامل، وليكن بعدها الطوفان.

تَعز من الباب الخلفي

علي الذهب

حينما قرّر الحوثيون في اليمن، وحليفهم الرئيس السابق، علي عبد الله صالح، اقتحام المحافظات الجنوبية، بعد شهر من فرار الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى عدن، في فبراير/شباط 2015؛ كان قدَر محافظة تعز أن تحمل السلاح لمواجهة الحوثيين، ووحدات الجيش التي انخرطت في صفوفهم؛ حيث تشكلت المقاومة الشعبية فيها، جنبًا إلى جنب مع إحدى كتائب اللواء 35 مدرع من الجيش التي رفضت الرضوخ للحوثيين، لتُشكِّل النواة الأولى للجيش الموالي للرئيس هادي في تعز.

طوت الحرب أكثر من خمس سنوات ونصف، من عُمُر المحافظة، خصوصًا مركزها الإداري (مدينة تعز) التي تدور فيها معظم المواجهات المسلحة، ضمن معركة مفتوحة، يودّع فيها طرفا المواجهة، يوميًا، عشرات القتلى والجرحى، من العسكريين، والمليشيات، والمدنيين، سيّما النساء والأطفال، وكأن غاية محرّكي الصراع استنزاف طرفيه، على نحو ما جرى في حروب صعدة الستة، بين الحوثيين والحكومة اليمنية (2004 - 2010)، أو ربما أن لكلِ طرف من أطراف الصراع عمومًا «حاجةً في نفسِ يعقوبَ»، لم يَقضِها بعد.

تعز التي كانت أول المتصدّين لتقدم الحوثيين نحو المحافظات الجنوبية لم تحظَ بالدعم الكافي لتحقيق السيطرة الكاملة على جميع أراضيها، مثلما حققته هذه المحافظات، خصوصًا عدن، وشَبْوة، ولَحْج، أو على الأقل مثل: الضالِع، ومأرب، على الرغم من أنها، جميعًا، لم تدخُل الحرب إلا بعد تعز، وأنّ رئيسي الحكومة والبرلمان، وأعضاء كثيرين في الحكومة والبرلمان، ومن قادة الجيش والشرطة والمخابرات، ومستشاري الرئيس هادي؛ ينتمون إلى تعز، ويشاركون، بفاعلية، في الإدارة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والأمنية للدولة.

أبعاد اللعبة الداخلية والإقليمية والدولية تجاه تعز، واضحة المعالم، والدليل اكتفاء الحوثيين بمحاصرتها من بوابتها الشمالية، واتخاذ المواجهات طابعًا ترديديًا بين الكَرّ والفَرّ. وفي الجنوب، يحاول المجلس الانتقالي الجنوبي (الانفصالي)، بواسطة مليشياته المدعومة إماراتيًا، تثبيت الحوثيين عند حدود محافظة تعز، وهي حدود ما قبل إعادة تحقيق الوحدة بين الشمال والجنوب عام 1990؛ لفرض الترسيم القسري لحدود الانفصال؛ وذلك ما يفسر مماطلة المجلس الانتقالي في تنفيذ الترتيبات العسكرية والأمنية التي تضمنها اتفاق الرياض الذي جمع بينه وبين الحكومة عام 2019. وتكتمل أبعاد هذه اللعبة بوقوع ساحل تعز الذي يضم، إلى جغرافيته، مضيق باب المندب، ومدينة (ميناء) المخاء، في قبضة خصم آخر، لكنه يتظاهر في ثياب صديق؛ ونعني بذلك قوات «حراس الجمهورية» التي تتلقى الدعم العسكري المباشر من الإمارات.

هكذا تبدو تعز، وكأنها تحلّق بجناح واحد؛ الأمر الذي قد يُخرجها من معادلة القوة في الصراع الدائر، إذ ما تعرّضت للسقوط الذي يتهدّدها أكثر من ما يتهدّد مدينة مأرب التي تواجه خطر الحوثيين فقط، ولا يعني هذا السقوط إلا نهاية لمشروع الدولة الاتحادية، ومن ثَم دخول تعز في تسوياتٍ سياسيةٍ موجَّهة، كما حدث للحُدَيِّدة، بموجب اتفاقيات استوكهولم 2018، التي ضمّت في طياتها ما عُرف بـ«تفاهمات تعز»، وكأنها مقدّمة مدروسة لما تخطط له القوى الخارجية، وبالتعاون مع وكلائها المحليين.

آخر حصون تعز وعي (وإرادة) جماهيرها التي أطاحت الرئيس السابق، علي عبد الله صالح، وأخرجت جحافل الحوثيين إلى بوابتها الشمالية، إلا أن ذلك لا يكفي أمام تهديد «مثلث الشر» الذي يتربص بها اليوم؛ لذلك يتطلب إعادة النظر في إدارة المناطق المحرّرة منها، سياسيًا، واقتصاديًا، وأمنيًا، وعسكريًا. وهذا ما ينبغي أن تضطلع به الحكومة التي ستتشكل بموجب اتفاق الرياض؛ إذ لا يزال محافظ المحافظة يديرها من خارج حدود البلاد، وقطاعاها العسكري والأمني منفصلين، إلى حد ما، عن رأسي الهرم التنظيمي لكل منهما، والموارد شحيحة؛ بفعل تشتتها بين أطراف الصراع، والقيادات الرسمية الفاسدة، في مختلف المؤسسات.

خلاصة القول إن تعز بين مجموعة من الأخطار، داخلية وخارجية، يقف وراءها الخصوم والأصدقاء معًا، وتظل الإرادة والوعي الشعبيان ملاذين للدفاع المستميت عنها؛ لأنه دفاع عن مشروع الدولة اليمنية الموحدة، وتصدٍ للأجندات الخارجية التي تنخر في جسد البلاد طولاً وعرضًا، من تعز إلى باب المندب وسُوقطرى، والمَهرة، ومن صَعدة إلى عَمران، وصنعاء، وذَمار، والحُدَيّدة.

(كاتب وخبير عسكري يمني)

المخاطر والآفاق بعد سقوط ترامب

مصطفى البرغوثي

أحدث سقوط دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأميركية شعوراً عالمياً ومحلياً بالارتياح، فما من رئيس في العصر الحديث أثار هذا القدر من الاستفزاز، وتبنّى سياسات عنصرية، وتطاول على القانون الدولي، وأشاع استقطابات حادّة في المجتمعين، الأميركي والدولي، مثلما فعل ترامب. وما من رئيس في العالم أساء للقضية الفلسطينية، وجعل من إدارته غلافاً وحاضنة لأسوأ مخططات اليمين العنصري الإسرائيلي المتطرّف لتصفية الحقوق الفلسطينية، كما فعل في «صفقة القرن». ولكن ذهاب ترامب ونجاح منافسه جو بايدن لن يعنيا اختفاء الصفقة ومخاطرها على القضية الفلسطينية، لأن صاحبها الحقيقي هو نتنياهو والحركة الصهيونية العنصرية. وقد بدأ نتنياهو وأنصاره محاولة إدخال أفكار «صفقة القرن» وأهدافها إلى الإدارة الديمقراطية الجديدة، كضم المستعمرات الاستيطانية تحت عنوان «تبادل الأراضي».

وإذا كانت إدارة بايدن، كما أعلنت نائبته كاميلا هاريس، ستعيد في واشنطن فتح ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية التي أغلقها ترامب، وستعيد تمويل السلطة الفلسطينية، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، فذلك لا يمثل تغييراً جوهرياً، بقدر ما هو عودة إلى ما كان قائماً قبل عصر ترامب من تحالف استراتيجي مع إسرائيل وانحياز كامل لها، بدليل أن بايدن أعلن أنه لن يخرج السفارة الأميركية من القدس، وقد تكرّرت تصريحاته (ونائبته) المؤكدة على دعم إسرائيل وعمليات التطبيع معها، من دون أن نسمع موقفاً صارماً تجاه الاستعمار الاستيطاني المتواصل، والذي يمثل ضماً تدريجياً للأراضي المحتلة وإسفيناً ينسف إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة. وليس مستبعداً أن يُطالب الفلسطينيون منهما مقابل العودة إلى الماضي بتنازلات جديدة، من منطلق الواقعية، والمرونة، والحاجة لتقبل ما أحدثته إسرائيل من تغييرات على أرض الواقع.

هناك أربعة مخاطر، قد تحملها الفترة المقبلة: أن تتعرّض السلطة الفلسطينية لضغوط لإعادتها إلى دائرة المفاوضات الطويلة بلا نتائج، أي إعادة العربة إلى دائرة عملية السلام بديلا للسلام، وأن تصبح المفاوضات بحد ذاتها هدفاً بديلاً لإنهاء الاحتلال وللحل. أن يستمر الاستيطان خلال المفاوضات من دون رادع سوى بيانات وإدانات لا تسمن ولا تغني من جوع، ما يعني السماح بتواصل عملية ضم تدريجي للأراضي الفلسطينية المحتلة في عهد بايدن بديلا عن الضم الفوري في عهد ترامب. أن تُمارس الضغوط لتعطيل عملية المصالحة والوحدة الوطنية الفلسطينية، وجعلها تذبل، بعد أن تباطأت خطواتها مع اقتراب موعد الانتخابات الأميركية. تواصل محاولات إسرائيلية ودولية لإلغاء الصفة السياسية والوطنية للحقوق الفلسطينية، وتحويلها إلى مجرد قضية اقتصادية، وإنسانية، أي مصادرة حق الفلسطينيين في الحرية وتقرير المصير، واستبدالها بمجرد تحسين لأحوال المعيشة.

وهذه المخاطر الأربعة هي في الواقع الوجه الآخر «لصفقة القرن». ولذلك لا بد من وضع الإدارة الأميركية ومختلف الدول أمام التحديات التي لا يمكن شطبها، أي المطالبة بموقف واضح يرفض مبدأ الضم المخالف للقانون الدولي، بما في ذلك موقف صريح برفض ضم القدس والجولان المحتل، وأي جزءٍ من الأراضي المحتلة. والمطالبة بموقفٍ لا يكتفي بمعارضة الاستيطان الاستعماري ، بل يمارس ضغوطاً، تملك الإدارة الأميركية والدول الأوروبية الكثير من أدواتها إن أرادت، لوقف الاستيطان بالكامل، فلا معنى للمفاوضات وعملية السلام مع استمرار الاستيطان، لأن المفاوضات، في هذه الحالة، كما جرى طوال الثلاثين عاماً الماضية، ستصبح غطاءً للاستيطان ولعملية تدمير إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة. ولا بد من مطالبة المجتمع الدولي، بما في ذلك الإدارة الأميركية، بتأييد حق الفلسطينيين في الوحدة الوطنية، وإجراء انتخاباتٍ ديمقراطية حرّة، وقبول نتائجها، حتى لا نعود إلى محاولات فرض الشروط والإملاءات الإسرائيلية بغلاف أميركي أو دولي.

> تقتضي الحكمة أن يتعمّق الفهم الفلسطيني بأن المراهنة يجب ألا تكون على بايدن، أو غيره

لا حظ لأي مفاوضات، ما دام ميزان القوى مختلا لغير صالح الفلسطينيين. ولذلك، تقتضي الحكمة أن يتعمق الفهم الفلسطيني بأن المراهنة يجب ألا تكون على بايدن، أو غيره من حكام العالم، بل على ما يستطيع الشعب الفلسطيني أن يفعله بنضاله وكفاحه، وتحالفاته مع قوى الحرية والتغيير في العالم، لتغيير ميزان القوى. ولن يلتفت العالم إلى القضية الفلسطينية، ما لم تتصاعد المقاومة الشعبية الموحدة، وما لم ير العالم قيادة موحدة واستراتيجية موحدة للفلسطينيين.

القوى التقدمية في الحزب الديمقراطي، برئاسة ساندرز وأعضاء الكونغرس ككورتيز وإلهان عمر ورشيدة طليب، كانت من أهم القوى التي ساهمت في إسقاط ترامب، بالإضافة إلى شباب الحزب الذين تظهر استطلاعات الرأي أن 40% منهم أميل إلى تأييد الفلسطينيين، وحركة السود ذوي الأصل الأفريقي والحركات الاجتماعية النسائية والشبابية، والمهاجرين اللاتينيين والمسلمين، وتمثل كل هذه القوى حليفاً محتملاً ومهماً للفلسطينيين، إن تم توسيع الجهود للتواصل معهم، لإيجاد قوة ضغط داخلية في الولايات المتحدة في مواجهة اللوبي الصهيوني. كما أن الأغلبية الديمقراطية الصغيرة في مجلس النواب الأميركي تجبر صانعي السياسة في الحزب الديمقراطي على احترام آراء الجناح التقدّمي فيه.

باختصار، لن يكون طريق الشعب الفلسطيني إلى الخلاص في العودة إلى الماضي والمراهنة على المفاوضات، بل في التقدّم إلى الأمام بتصعيد الكفاح الفلسطيني الموحد، وتطوير تحالفات مع كل قوى التقدم في العالم، والتمسك بصلابة ومبدئية بالحقوق الوطنية الفلسطينية في الحرية الكاملة.

(الأمين العام للمبادرة الفلسطينية)

كاريكاتير **فهد**

خسارة ماكرون

سلام الكواكبي

سعى شارل ديغول الذي أحيت فرنسا ذكرى وفاته الخمسين قبل أيام إلى تمييز سياسات بلاده عن الهيمنة الأميركية التي برزت بشكل أكثر وضوحاً في ستينيات القرن الماضي، إبّان الفترة «الذهبية» من الحرب الباردة. وكان الجنرال الذي ارتبط اسمه بتحرير فرنسا من الاحتلال النازي قد عبّر بمضض عن عظيم امتنانه للدور الأميركي في التحرير، وخصوصاً مع الإنزال البحري في منطقة النورماندي في السادس من يونيو/ حزيران سنة 1944. كما لم يُنكر الآثار الإيجابية لخطة مارشال التي ساهمت في إعادة البناء. إلا أن العلاقات سرعان ما تأثّرت سلباً بنفور ديغول، الشخصي والفكري، من السعي الأميركي للهيمنة غير المباشرة والتأثير في قرارات أوروبا في العلاقات الدولية، وفي إدارة العلاقات التجارية. كما أبدى انتقاده الشديد حلف شمال الأطلسي (الناتو) في رسالة موجهة إلى القيادتين، الأميركية والبريطانية، سنة 1958، من دون أن يتخذ أي إجراء فعلي. وفي السابع من مارس/ آذار 1966، أعلن ديغول إيقاف مشاركة فرنسا في القيادة المشتركة للحلف، مشيراً إلى مسألة السيادة الوطنية، ورفض وجود قوات أجنبية على الأراضي الفرنسية، مع تنويهه إلى استمرار وقوف فرنسا إلى جانب الحلفاء في أي أزمة عسكرية تواجه أحدهم. وكان للقرار الوقع السلبي الكبير في الإدارة الأميركية. وقد حافظ كل خلفاء ديغول على العمل به حتى سنة 2009، حين قرّر الرئيس نيكولا ساركوزي عودة فرنسا إلى القيادة المشتركة للحلف.

أنهى هذا القرار حقبة من «التوتر» الودي والهادئ بين الإدارتين، الأميركية والفرنسية، ولم تستمر روحية ديغول الاستقلالية عن السياسة الأميركية بعد هذا التاريخ، على الرغم من وصول الاشتراكي، فرانسوا هولاند، الذي أدار العلاقة مع واشنطن بحذر شديد، خصوصاً مع وجود باراك أوباما في البيت الأبيض. ومع وصول ايمانويل ماكرون إلى قصر الإليزيه في مايو/ أيار 2017، كان دونالد ترامب يشغل البيت الأبيض. وفي بداية عهده، سعى ماكرون، وهو تلميذ الفيلسوف الفرنسي بول ريكور، إلى التقرّب من تلميذ البورصة والعقارات ترامب. وإثر فوزه بالرئاسة، أسرع ماكرون إلى دعوة ترامب ضيف شرف إلى استعراض 14 يوليو/تموز بمناسبة العيد الوطني الفرنسي. ولم تُشكل شعبوية ترامب الفاضحة أي داعٍ للتلكؤ في سعي ماكرون هذا. كانت العلاقة بين الرجلين متميّزة، فهي مزيج من الصداقة الشخصية والتخاصم الاستراتيجي، فملفاتٌ كثيرة دفعت الخلاف بينهما إلى أشدّه، كالاتفاقية النووية مع إيران التي انسحب منها ترامب، وتعتقد فرنسا أنها من أهم إنجازاتها الدبلوماسية إلى جانب الموقعين الآخرين. من النقاط المشتركة بين الرجلين وصولهما، بشكل مفاجئ، إلى سدة الرئاسة، عبر فوزهما بالانتخابات ضد الطبقة السياسية التقليدية. كما يجمع بينهما سعيهما الدائم إلى أن يظهرا سياسيين مختلفيْن عن أترابهما التقليديين. في المقابل، كان ترامب، مع شعاره «أميركا أولاً»، يسعى إلى تنمية مفهوم الدبلوماسية الأحادية، في حين، حاول ماكرون أن يلعب دور المُتصدّر العالمي لترويج دبلوماسية متعدّدة الأطراف. وأهمل ترامب ملف البيئة، وشكّك بالخطر المحدق بالكرة الأرضية، عبر تصريحات غير مسؤولة، ترجمت جهلاً حاداً بالحقائق العلمية التي تُنذر بخراب مرتقب مع التغييرات المناخية السائدة. وأدّى هذا الموقف السلبي من القضية البيئية إلى انسحاب أميركا من اتفاقية باريس للمناخ لسنة 2015. وأخيراً، انسحب ترامب من منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) التي تتخذ باريس مقرّاً لها.

اصطدمت ثقة إيمانويل ماكرون المتضخمة بقدراته على إقناع محاوريه، بدءاً من الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، مروراً بالزعماء اللبنانيين، وصولاً إلى دونالد ترامب، بقدرات الأخير على المساومة، على الرغم من أن علاقتهما الشخصية كانت تتميّز بالحرارة. ومنذ قرابة العام، توترت العلاقة مجدّداً، إثر تصريح ماكرون إن حلف شمال الأطلسي في حالة موت دماغي، واعتبر ترامب هذا التصريح يُقارب توجيه الشتيمة إلى الدول الأعضاء في الحلف. وقد تبين بأن موقف ماكرون، في تقييمه هذا، يستند أساساً إلى عضوية تركيا في الحلف. وفي هذا ترجمة واضحة للتوتر الحاد في العلاقات بين باريس وأنقرة في ملفات عديدة، بدءاً من الشمال السوري، مروراً بمياه المتوسط وثرواتها والعلاقة مع ليبيا، ووصولاً إلى إقليم ناغورني كاراباخ.

> العلاقة بين ماكرون وترامب متميّزة، مزيج من الصداقة الشخصية والتخاصم الاستراتيجي

اليوم، يتابع ماكرون بحذر مسار دخول بايدن المرتقب البيت الأبيض. وعلى الرغم من ارتياحه المبدئي لعودة «العقلانية» والسياسة القابلة للاستشراف، إلا أنه قلق من فقدان دورٍ يعتقد أنه نجح بفرضه على الغرب الأوروبي، في أن يكون زعيماً أوروبياً منفرداً نسبياً في ظل ابتعاد الإدارة الترامبية عن ملف الشؤون الخارجية، وترك المشهد بعيداً عن سياسات توجيهية، لطالما طبعت الدبلوماسية الأميركية خصوصاً مع الحلفاء. وقد استفاد ماكرون من هذا الانسحاب الجزئي الذي ترافق مع ضعف حماس المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، لموقع الزعامة باعتبارها تُنهي مسارها السياسي بهدوء.

هناك حلفاء بنيويون واستراتيجيون لترامب حزينون على غيابه، كما عبد الفتاح السيسي ونتنياهو ومحمد بن زايد ومحمد بن سلمان وبولسونارو، أما إيمانويل ماكرون، فقد وجد في ظل ترامب مساحة ملائمة للحركة وللتعبير.

(كاتب سوري في باريس)

بايدن والشرق الأوسط... لا تتفاءلوا كثيراً

خليل العناني

تسود حالة من التفاؤل في الشارع العربي، منذ الإعلان عن فوز المرشح الديمقراطي، جو بايدن، في الانتخابات الرئاسية الأميركية، الأسبوع الماضي. وهو تفاؤل، وإن كان له ما يبرره، خصوصاً في ظل ما شهدته وعايشته المنطقة العربية من كوارث ومآس سياسية في السنوات الأربع الماضية التي حكم فيها دونالد ترامب أميركا، إلا أن ثمّة إفراطاً فيه، على الأقل لدى بعضهم، بأن المنطقة سوف تشهد تغيراً جذرياً يقطع فيه بايدن مع إرث ترامب الثقيل. ولذلك، من المهم تفكيك الملفات المختلفة المتوقع أن يشتبك معها بايدن في السنوات الأربع المقبلة، من أجل معرفة ما إذا كنا سنشهد بالفعل قطيعة مع إرث ترامب أم لا.

قبل ذلك، تجب الإشارة إلى أن من غير المتوقع أن تحتل المنطقة العربية أهمية كبيرة في توجهات السياسة الخارجية الأميركية في عهد بايدن بوجه عام. ومردّ هذا الأمر إلى أسباب عديدة، يتعلق بعضها برؤية بايدن، والتي لا تختلف كثيراً عن رؤية الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، للساحة العالمية، ولمساحات الصراع الدولي وملفاته، والتي تعطي آسيا والمحيط الهادئ أولوية على كل ما عداها. ومنها أيضاً ما يتعلق بالمسألة الصينية التي باتت تمثل ملفاً مهماً على طاولة أية إدارة أميركية، جمهورية كانت أو ديمقراطية، فالصعود الصيني المخيف يمثل تهديداً أمنياً وجيواستراتيجياً لأميركا، وذلك بشهادة كل أجهزة الاستخبارات الأميركية عن هذا الخطر منذ أكثر من عقد. وهو ما جعل أوباما، ومعه أيضاً وزيرة خارجيته في فترته الرئاسية الأولى هيلاري كلينتون، يغيّرون بوصلة السياسة الخارجية الأميركية طوال سنوات حكم أوباما نحو الصين ومنطقة المحيط الهادئ، باعتبارها منطقة صراع ونفوذ بين البلدين. لذا لن يختلف جو بايدن كثيراً عنهما، وستظلّ الصين قضية ذات أولوية ملحّة على سلم أولوياته خارجياً. ويزداد الأمر إلحاحاً بعدما فعله ترامب مع الصين طوال السنوات الأربع الماضية، وقدرته على وضع حد لما يراه المواطن الأميركي العادي زحفاً صينياً وهيمنة على الأسواق العالمية بشكل يأتي على حساب أميركا. وسوف يقارن هذا المواطن بين أداء بايدن وسلوكه مع الصين بما فعله ترامب معها، والذي يراه بعضهم قد حقق انتصاراً تاريخياً عليها، من خلال فرض الجمارك والرسوم على صادراتها إلى أميركا. وتكاد المسألة الصينية تكون من المسائل التي عليها إجماع بين الأميركيين على اختلاف توجهاتهم، من حيث أهميتها وخطورتها، وإن كان هناك اختلاف في كيفية مقاربتها والتعاطي معها، فبينما يستخدم الجمهوريون، خصوصاً مع ترامب، أسلوب المواجهة من خلال استراتيجية «الضغط الأقصى»، يفضّل الديمقراطيون الحوار والتعاون مع بكين.

وبالعودة إلى المنطقة العربية، الملفات الثلاثة التي قد تسيطر على أجندة بايدن: العلاقة مع إيران، العلاقة مع إسرائيل، العلاقة مع الأنظمة السلطوية العربية، خصوصاً في مصر والسعودية والإمارات. بالنسبة للملف الأول، ربما نشهد تحولاً مهماً في السياسة الأميركية تجاه إيران، خصوصاً ما يتعلق بمسألة العقوبات التي فرضها ترامب طوال السنوات الماضية، ووصلت إلى مستويات غير مسبوقة من التضييق والضغط على طهران بعد الانسحاب الأميركي الأحادي من الاتفاق النووي الإيراني قبل عامين ونصف، فمن المتوقع أن يعيد بايدن الولايات المتحدة إلى الاتفاق، ولكن مع فرض شروط جديدة، لضمان عدم تخصيب إيران اليورانيوم خلال العامين الأخيرين، وذلك مقابل رفع العقوبات عنها ولو جزئياً. وهذا بالطبع ما لم توجّه إدارة ترامب، بالتحالف مع إسرائيل والسعودية والإمارات، ضربات عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، قبل مغادرة ترامب البيت الأبيض خلال الشهرين المقبلين، على نحو ما يتردد حالياً في وسائل الإعلام المختلفة.

وفيما يخص ملف العلاقة مع إسرائيل، خصوصاً مسألة حل الدولتين والتطبيع مع الدول العربية. من غير المتوقع أن يكون هناك دور أميركي حاسم أو مختلف في المسألتين، فعلى الرغم من تبني بايدن مسألة حل الدولتين ورفضه المحاولات الإسرائيلية فرض الأمر الواقع على الفلسطينيين، خصوصاً ما يتعلق بالضفة الغربية، إلا أنه من غير المتوقع أن يتخذ بايدن إجراءات فعلية تردع إسرائيل أو تمنعها من تنفيذ خطتها بضم أجزاء من الضفة الغربية التي توقفت قبل شهور نتيجة محاولة إسرائيل الاستفادة منها في تبرير التطبيع مع الدول العربية. وفيما يخص المسألة الأخيرة، ربما يتراجع الضغط الأميركي على مزيد من البلدان العربية كي تقوم بالتطبيع مع إسرائيل، على نحو ما فعلت إدارة ترامب مع البحرين والسودان، لكن هذا لا يعني أن إدارة بايدن سوف تعرقل مثل هذا التطبيع إن حدث. بالعكس، فقد رحب بايدن قبل شهرين بتطبيع الإمارات والبحرين مع إسرائيل. ومن نافلة القول إن مسألة أمن إسرائيل وتفوقها النوعي هي محل اتفاق بين الجمهوريين والديمقراطيين، ولا يمكن لأحد أن يتصور أن هذا سيتغيّر تحت إدارة بايدن.

> ربما على المتفائلين في العالم العربي أن يحذروا من المبالغة في تفاؤلهم من إدارة بايدن وما يمكن أن تقوم به

وفيما يخص ملف العلاقة مع السلطويات العربية، خصوصاً ما يرتبط بمسألة احترام حقوق الإنسان والديمقراطية. على الرغم من أن بايدن قد لا يدعم انتهاكات حقوق الإنسان، خصوصاً في مصر والسعودية والإمارات، إلا أنه أيضاً من غير المتوقع أن يمارس ضغوطاً كبيرة عليها إذا ما استمرت هذه الانتهاكات، فلا يتوقع مثلاً أن تقطع إدارة بايدن المعونة العسكرية عن مصر، أو أن توقف مبيعات السلاح للسعودية أو الإمارات، اعتراضاً على حرب اليمن، أو لسجلّهما المزري في مسألة حقوق الإنسان، وذلك على الرغم من تعهد بايدن بذلك في أثناء الحملة الانتخابية. ربما تخرج بيانات وإدانات من وقت إلى آخر، ولكن من الصعب أن تترجم في شكل سياسات وأفعال حقيقية. صحيحٌ أن بايدن لن يعتبر شخصاً مثل السيسي «ديكتاتوره المفضّل»، على غرار ما يفعل ترامب، ولكن الصحيح أيضاً أنه لن يقطع العلاقة معه، أو يعاقبه، بشكل جدّي، على انتهاكاته الفاضحة لحقوق الإنسان في مصر.

لذا، ربما على المتفائلين في العالم العربي أن يحذروا من المبالغة في تفاؤلهم من إدارة بايدن، وما يمكن أن تقوم به في المنطقة. فإذا كان صحيحاً أن عدد الأشرار في العالم سوف ينقص بسبب رحيل ترامب عن السلطة في الولايات المتحدة، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن الأخيار سوف يزدادون مع وصول بايدن إلى السلطة.

(كاتب وأكاديمي مصري)

بايدن والرئيس الإسرائيلي ريفلين في القدس المحتلة عام 2016 (Getty)

«بشائر» بايدن

حسام كنفاني

منذ الإعلان، غير الرسمي إلى الآن، عن فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن بانتخابات الرئاسة الأميركية، بدأنا نشهد العديد من التحولات السياسية العالمية، سواء في المواقف أو الأفعال. تحولات قائمة على تصور طبيعة الحكم الجديد في الولايات المتحدة، وتفاعله مع القضايا العالمية، وهو حكماً قاد إلى أن تغييراً كبيراً سيطرأ على السياسة الأميركية بعد السنوات الأربع التي عاث فيها الرئيس الخاسر دونالد ترامب فساداً في أكثر من ملف. فساد لم يكن حكراً على قضايا المنطقة العربية، بل تنقل من العلاقة مع الاتحاد الأوروبي إلى التحريض البريطاني على الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، بدون اتفاق، وصولاً إلى الحرب التجارية مع الصين. وهي قضايا لا يبدو أنها ستنتهي قبل مغادرة ترامب البيت الأبيض.

ما يهمنا أكثر هو قضايا المنطقة العربية، إذ صدر عدد من الإشارات إلى تعديلات في مشهد التحالفات والعداوات القائمة في المنطقة، والتي كان لترامب دور كبير في تغذيتها أو اللعب على تناقضاتها. يمكن النظر مثلاً إلى الخصومة الحالية بين السعودية وتركيا، وما يمكن أن تشهده من تطورات في المرحلة المقبلة. فبعد الإعلان الإعلامي عن فوز بايدن، وخلال أقل من ساعات أصدر الملك سلمان بن عبد العزيز أمراً «بتقديم مساعدات عاجلة للأشقاء في تركيا للتخفيف من آثار زلزال أزمير». قد يكون الإعلان طبيعياً في حال جاء في ظل ذروة مأساة الزلزال الذي عاشته تركيا، إلا أن اللافت أنه جاء بعد نحو أسبوعين من ذلك، وبعد إزالة غالبية تداعيات الزلزال. مثل هذا الإعلان قد يأتي في سياق رسالة ضمنية من السعودية إلى تركيا، ومن خلفها إلى الإدارة الأميركية الجديدة، عن استعداد المملكة لسحب فتيل التوترات في المنطقة. الأمر الذي قد ينطبق على المصالحة الخليجية، وعلى حرب اليمن، لكن بانتظار ما قد تحمله الإدارة الأميركية الجديدة من مطالب وشروط وسياسات.

في السعودية أيضاً، وفي إطار الإشارات على تخفيف القبضة الحديدية في الداخل، خصوصاً بعد الحماية التي أمنها ترامب للمملكة بعد جريمة قتل الكاتب الصحافي جمال خاشقجي، صدرت مؤشرات في الأيام الماضية، خصوصاً بعد التأكد من حتمية فوز بايدن واتجاه ترامب إلى الاستسلام، لإمكان إطلاق ناشطات سعوديات معتقلات، وذلك على ما يبدو في استباق لطريقة تعاطي بايدن مع ملف حقوق الإنسان في السعودية، ولا سيما أنه أطلق خلال حملته الانتخابية تهديدات تتعلق بالتعاطي بشدة مع المملكة، خصوصاً على خلفية جريمة قتل خاشقجي. الأمر الذي من المؤكد أنه لن يحدث، فالكلام الانتخابي شيء، والفعل السياسي شيء آخر، خصوصاً عند النظر إلى كمية المصالح الأميركية مع دول الخليج عموماً، والسعودية خصوصاً، والتي لا تتغير مع تغير رئيس، بل هي راسخة ضمن منظومة الحكم بغض النظر عن هوية ساكن البيت الأبيض وانتمائه. مع ذلك، فإن مطالبة السعودية بإظهار «حسن نية» تجاه الإدارة الأميركية في ملف حقوق الإنسان وغيرها من الملفات ستكون أولوية لدى الرئيس الأميركي، وهو ما قد تبدأ المملكة فعله قريباً.

الأمر نفسه يمكن أن ينسحب على الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أو «الديكتاتور المفضل» بالنسبة إلى دونالد ترامب. فهذه «الأفضلية» لن تكون موجودة مع الإدارة الجديدة، والقاهرة ستكون مطالبة بـ «مبادرات حسن نية» أيضاً في ما يتعلق بحقوق الإنسان، وهو ما بدأ النظام المصري فعلياً التفكير به عبر الحديث عن إمكان إطلاق بعض المعتقلين.

هذه المؤشرات، وغيرها، قد تكون جيدة، لكنها ليست «بشائر» انقلاب كامل في السياسة الأميركية، بل هي «عمليات تجميلية» اعتادت الإدارات الديمقراطية القيام بها، وبايدن لن يحيد عن هذا الخط.

الرئيس بين إيران وإسرائيل

فاطمة ياسين

تتابع حكومات دول العالم نتائج الانتخابات الأميركية باهتمام بالغ، من دون أن تخفي رغبتها برؤية أحد المرشحَين رئيسا في البيت الأبيض، لاعتقادها بأن هذا الخيار سيكون في صالحها، والدول العربية في قائمة هذه الدول، فأميركا منغمسة في مسائل المنطقة العربية حتى أنفها، وهناك تحالفاتٌ فوق الطاولة وتحتها، وتعاونٌ يمتد أو ينحسر بحسب اللون السياسي لساكن البيت الأبيض، وقد تكون بعض الدول العربية دفعت بالفعل إلى عقد معاهداتٍ واتفاقاتٍ معينة، ظنا منها بأن هذه السياسة قد تساعد مرشحا بعينه، وهي تتطلع إلى مزيدٍ من العمل معه في المستقبل. ولكن في النهاية لا بد من التعامل مع الواقع الذي أظهر أن دونالد ترامب لم يحظَ بعدد كاف من الأصوات تجعله قادرا على إدارة دفة السياسة الأميركية، وعليه تسليمها لشخص آخر، وعلى تلك الدول العربية التعامل معه في السنوات الأربع المقبلة، انطلاقا من النقطة التي تم التوقف فيها مع ترامب.

كان ترامب شديد الصرامة مع إيران، ويعود جانب من صرامته إلى التزامه بأمنه القومي، كما قال، وكذا مقدار التهديد الذي تشكله إيران في منطقة الخليج، الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة، ففيها تحالفاتٌ عميقةٌ جرى إعادة بنائها على أسس جديدة، قد تكون هي ما جعلت أنظمة في الخليج تهرول بعلاقاتها التطبيعية مع إسرائيل، وتتهاون أخرى في الرد على استخدام إسرائيل مجالها الجوي لعدة أغراض. وفي جانب آخر كان تشدد ترامب مع إيران حمايةً لإسرائيل التي ترفع إنذار خطورة النظام الإيراني عليها إلى درجةٍ قصوى، وقد يكون موقف ترامب الصارم ضد النظام في سورية متعلقا، في واحدٍ من وجوهه، بمعاداته الشديدة لإيران. هذا هو الإرث الذي تركه ترامب، وعلى الورثة التعامل معه، إذ ليس بالإمكان الرجوع إلى الوراء، ولكن التقدّم يمكن أن يكون حذرا وبطيئا، فالأمر يتعلق بإدارة جديدة لديها قاعدة انتخابية تفضل وضعية الهدنة مع إيران، ولديها حذر من الانخراط العميق مع النظم العربية التي تحالف معها ترامب.

أظهر جو بايدن، خلال تاريخه السياسي، إعجابا بإسرائيل، وكان قد ترشح لمنصب الرئاسة مرتين في انتخابات الحزب الديمقراطي التمهيدية. وقد أبدى خلال حملته الانتخابية الماضية، وفي أكثر من مناسبة، التزامه بأمن إسرائيل. وتقليديا، يقدّم الديمقراطيون دعما مختلفا لإسرائيل. وبالتأكيد، لن يكون بايدن نشازا بتكوينه السياسي، وبالتزامه بسياسات الحزب الديمقراطي. وعليه أن يجد نقاط التقاء بين شكل علاقته التي يراها مستقبلا مع إيران وهذا الالتزام مع إسرائيل، خصوصا وقد أصبحتا طرفين يجذب كل منهما عددا من دول المنطقة بطرق مختلفة. ولكن على بايدن أن يستخدم شروط البدء التي وضعه فيها ترامب، فأميركا الآن خارج الاتفاق النووي، وتطبّق عقوبات إضافية على إيران طالب ترامب الأممَ المتحدة بعدم رفعها.

أما إيران، وهي دولة على الرغم من مظهرها الثيوقراطي، تتمتع بقدر كبير من البراغماتية، فيمكن أن تتمدّد أو تتقلص لتتخذ الوضع السياسي المتاح، فقد استطاعت خلال السنوات السابقة التكيف مع سياسات ترامب تجاهها. وعلى الرغم من خروجه المتحدّي من اتفاقه النووي معها، إلا أنها أبقت على التزامها بالاتفاق، واستطاعت أن تبقي دول أوروبا فيه، واستطاعت كذلك أن تلتف جزئيا على عقوبات ترامب، وتجد لها متنفسا هنا أو هناك. ويمكن ملاحظة تقلصها النسبي في سورية، وتراجعها في لبنان، لكنها قد تمارس اليوم مع بايدن اللعبة ذاتها التي مارستها مع باراك أوباما الذي فضّل أن يكون مهادنا إلى درجة الفشل الأميركي الذي أدّى إلى تمدّدها. قد لا يكون بايدن هو أوباما، لكننا بالتأكيد سنشهد علاقاتٍ من نوع جديد مع إيران، قد تكون أكثر حدّة من علاقات أوباما، ولكن حتماً ستكون أكثر جدّية وواقعية من علاقات ترامب معها.

النظام المصري ضد المصالحة والمصالح الفلسطينية

ماجد عزام

استقبل النظام المصري نهاية الشهر الماضي (أكتوبر/ تشرين الأول) وفدا قياديا رفيعا من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بعد مماطلة شهورا فرض فيها كعادته عقوباتٍ غير معلنة، ولكن ملموسة، ضد الحركة، وقطاع غزة بشكل عام، احتجاجاً على شقّ مسار ثنائي للمصالحة الفلسطينية، بعيداً عنه بين رام الله وبيروت ثم إسطنبول، من خلال حوار حركتي فتح وحماس الذي عقد باستضافة تركية فقط، من دون رعاية ووساطة، أو حتى حضور للمسؤولين الأتراك في الحوار.

خرج وفد الحركة الإسلامية من الزيارة بتفاهماتٍ تكتيكيةٍ، تتعلق بتخفيف النظام المصري حصاره ضد غزة عبر فتح معبر رفح أياما، بعد إغلاقه شهورا، مع موافقة «حماس» على طلب النظام إبعاد تركيا عن الملفات التي ينخرط فيها، من قبيل عملية المصالحة مع حركة فتح والتهدئة مع إسرائيل، من دون تعهد أو ضمان جدّي منه بالتحرّك في هذه الملفات، بل على العكس، تم تجميد المصالحة إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية، وأمر مماثل يمكن قوله عن ملف التهدئة أيضاً.

وكما العادة، تركّز حوار القاهرة مع وفد «حماس»، برئاسة نائب رئيس المكتب السياسي، صالح العاروري، بعد المماطلة (أو القطيعة) شهورا، على الملفات التقليدية الثلاثة، العلاقات بين الجانبين، بما فيها الوضع في غزة، وآلية فتح معبر رفح، وعملية المصالحة الفلسطينية بين حركتي حماس وفتح، والصراع مع إسرائيل، وتحديداً فيما يتعلق بالتهدئة الهشة في غزة، مع حديث عام عن التطورات الإقليمية وصفقة القرن الأميركية والتطبيع (التحالف) الإماراتي الإسرائيلي.

وقد جاءت المماطلة المصرية عقابا لحركة حماس على انطلاق المسار الثنائي للمصالحة الفلسطينية بعيداً عنها مطلع العام الجاري (2020)، أي منذ الإعلان عن صفقة القرن الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية، ثم خطة الضمّ الإسرائيلية لثلث الضفة الغربية، وأخيراً التحالف الإماراتي الإسرائيلي. لم يفهم النظام المصري، ولا يريد أن يستوعب حقيقة أن المصالحة باتت عملية فلسطينية خالصة، لا حاجة فيها لوساطة أي طرفٍ كان، بعد الشعور بالمسؤولية الوطنية والمخاطر الجدية المحدقة بالقضية ومساعي تصفيتها، أو بالحد الأدنى إزالتها عن جدول الأعمال. ولم يفهم كذلك أنه لا حاجة تحديداً له وسيطا وراعيا للمصالحة الفلسطينية، كونه منخرطا في المخاطر والتحديات الهائلة الثلاثة التي يسعى الفلسطينيون إلى التصدّي لها وإفشالها.

كان غاضباً من الحوار بين حركتي فتح وحماس في إسطنبول، باستضافةٍ في تركيا، من دون أي رعاية أو وساطة منها، إلا أن النظام الموتور والمهووس بمعاداة تركيا رد بقتل صيادين إخوة في غزة، واستمرار إغلاق معبر رفح طوال الشهور الماضية بحجّة جائحة كورونا. وقد ظل، خلال هذه الفترة وحتى قبل حوار إسطنبول، يرفض التدخل بالملف الفلسطيني. وفي أثناء جولة التصعيد بين «حماس» وإسرائيل، في أغسطس/ آب الماضي، قد أرسل مضطراً، وتحت ضغط الأحداث، وفدا أمنيا إلى غزة وتل أبيب من دون جدية أو مثابرة وإصرار، وكانت النتيجة فشلاً ذريعاً مقابل نجاح قطر في التوصل إلى التهدئة السائدة التي دخلت أخيرا شهرها الثالث. ثم مع ذهاب وفد من «حماس» إلى روسيا، وإعلان الحركة عن استعداد موسكو استضافة الحوار الفلسطيني، ثنائياً أم جماعياً، وتأكيد أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح، جبريل الرجوب، على مغادرة مربع الانقسام نهائياً، واستمرار الحوار مع «حماس» والفصائل، للوصول إلى النتائج المرجوّة، غير النظام المصري موقفه، وأرسل دعوة إلى الحركة، وقدّم مطالب، أو للدقة شروطا قاسية، في مقابل تخفيف الحصار عن غزة، من دون تعهدات أو ضمانات واضحة منه، في الملفات التي يريد أن يحتكر الوساطة الحصرية عليها. بتفصيل أكثر، تمثلت مطالب النظام المصري بإبعاد تركيا عن الملفات الفلسطينية التي ينخرط فيها، واستمرار العلاقات أو الملفات الثنائية معها بعيداً عنه، كونه يفهم مكانة تركيا وحضورها، واستحالة قطع حماس العلاقات معها. فيما يخص المصالحة، عرض استضافة حوار بين حركتي فتح وحماس «في المستقبل ومن دون موعد محدد»، يخرج بتفاهماتٍ على نقاط الخلاف العالقة فيما يتعلق بالحكومة والمنظمة ورواتب الموظفين والأجهزة الأمنية ومعالم الفترة الانتقالية حتى الانتخابات وما إلى ذلك، بمعنى تجاوز تفاهم إسطنبول واستبداله بما يمكن تسميته تفاهم القاهرة، وبعد ذلك تمكن استضافة لقاء فلسطيني موسع يضم الأمناء العامين للفصائل للمصادقة على التفاهم الجديد، ومن ثم إصدار الرئيس محمود عباس المرسوم الرئاسي الخاص بالحزمة الانتخابية الكاملة.

لا تحديد للموعد المؤجل إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية، والآن سيكون انتظار تسلم الرئيس الجديد مهام منصبه في نهاية يناير/ كانون الثاني المقبل، وربما انتظار اتضاح سياسته، أي أن ملف المصالحة تم تأجيله ستة أشهر على الأقل. والتهدئة مؤجلة أيضاً إلى ما بعد الانتخابات الأميركية، والنظرة المصرية إليها تكتيكية بحتة، حيث لا يريد نظام السيسي الانخراط في وساطة جدّية مع الاحتلال بشأن مرحلتها الثانية المتضمنة إقامة مشاريع بنى تحتية ضخمة بميزانيات كبيرة في قطاعات المياه والكهرباء والصرف الصحي والصناعة، بما يكفل تحسينا جديا في مستوى الحياة والمعيشة وعودة العجلة الاقتصادية إلى الدوران فعلياً في غزة.

في المقابل، وافق النظام المصري على إدخال قوافل مساعدات إنسانية وطبية وإغاثية إلى غزة، لمساعدتها على مواجهة جائحة كورونا، وفتح معبر رفح أياما، وعلى فترات، بشكل موسمي غير منتظم بحجة الجائحة، إضافة إلى الذرائع المستهلكة عن الأوضاع الأمنية غير المستقرّة في شبه جزيرة سيناء.

في المجمل، فرض النظام في مصر شروطه، ونجح في الحفاظ على مصالحه الضيقة عبر مواصلة الإمساك بالورقة الفلسطينية، والعمل على إجهاض المسار الثنائي الواعد للمصالحة وإبعاد تركيا عنها، على الرغم من أنها غير منخرطة أصلاً، بل تدعم ما يتوافق عليه الفلسطينيون. لم يبد كذلك استعجالا أو اندفاعا نحو تمتين التهدئة وصيانتها، على الرغم من عدم وفاء إسرائيل بالاستحقاقات المطلوبة منها التي كان النظام نفسه شاهداً عليها، وعلى الرغم من تردّي الأوضاع في غزة، ووصولها إلى حافة الانفجار. إلى ذلك، سيبقى سيف معبر رفح مسلطاً فوق رقاب «حماس» والفلسطينيين، وسيتم استخدامه دائماً للابتزاز ولي ذراع الحركة الإسلامية، للقبول بسطوة النظام المصري، وإمساكه بملفات فلسطينية حساسة، لا يعمل على تحريكها أو إنجاحها.

> لا يفهم النظام المصري أنه لا حاجة له راعياً للمصالحة الفلسطينية، كونه منخرطاً في المخاطر التي يسعى الفلسطينيون إلى التصدّي لها

> فرض النظام في مصر شروطه، ونجح في الحفاظ على مصالحه الضيقة عبر مواصلة الإمساك بالورقة الفلسطينية

وافقت «حماس»، للأسف، مرغمة، وتحت الابتزاز، على الشروط والمطالب المصرية، ربما من أجل الحفاظ على سلطة الأمر الواقع في غزة، وربما لمنع انفجار الأوضاع فيها، أو ذهابها نحو الأسوأ، في ظل آثار جائحة كورونا، على أعتاب انتخاباتها الداخلية، والانشغال الإقليمي والعالمي عن فلسطين وقضيتها. وعموماً، هي ملزمة، بل مجبرة على النظر في خياراتٍ أخرى، تستند الى المصالح الفلسطينية والمصالحة وإنهاء الانقسام، على أن تتضمن تخليها، بل تحلّلها من السلطة والسيطرة على غزة، كي لا يستفرد النظام المصري أو الاحتلال الإسرائيلي بها، على أمل طبعاً أن يلاقيها الرئيس محمود عباس، من موقعه رئيسا للسلطة الفلسطينية وحركة فتح، في منتصف الطريق، ويتخذ الخطوة المهمة الأولى بإصدار مرسوم إجراء الحزمة الانتخابية الكاملة، وبالتوازي الانخراط الجدّي في حوار من أجل التوصل إلى برنامج وطني جامع لإدارة الصراع مع إسرائيل على أساسه. يعتمد المقاومة الشعبية السلمية بكل مستوياتها وأبعادها الميدانية والدبلوماسية والاقتصادية والقضائية، على أن يصادق المجلس التشريعي المنتخب على حكومة وحدة جديدة، تتولى إدارة شؤون الفلسطينيين الحياتية، والمجلس الوطني المنتخب أيضاً على لجنة تنفيذية جديدة لمنظمة التحرير، تتولى إدارة الصراع مع إسرائيل، وفقاً للبرنامج الجامع المتفق عليه والموجودة مسودته الأصلية في وثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى) التي تحتاج إلى تحديث، كونها تتضمن العناصر اللازمة والضرورية لإنهاء الانقسام وإدارة الصراع بصلابة وعناد على قاعدة شراكة راسخة مؤسساتياً وسياسياً.

(كاتب فلسطيني في إسطنبول)

حرائق في الجزائر أبطالها سحرة الإنترنت

محمد سي بشير

شهدت الجزائر، في بداية الأسبوع الثّاني من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، سلسلة حرائق استعر لهيبُها ليشمل عديد الولايات (المحافظات) من غرب البلاد ووسطها، أتت على آلاف الهكتارات من الغابات، وأحدثت كارثةً بيئيةً كبيرةً تلتها تعاليق، وخصوصا على وسائل التّواصل الاجتماعي، تتّهم بعضُها جهات خارجية وبعضها يومئ إلى نظرية المؤامرة لقرب الحدث مع استفتاء الدستور الذي كان قد انتهى منذ قرابة الأسبوع، وتخلّلته اختلافات، وجدالات، وحالة من عدم التوافق، وهو الشّأن الذي لا تخلو منه المواعيد السياسية في الجزائر، منذ عقود. في الوقت نفسه، كان صاحب الشأن، الوزير الأوّل، عبد العزيز جراد، وهو يزور منطقة تيبازة التي تضرّرت من الحرائق، يدلي بتصريح عادي، أشار فيه إلى احتمال أن تكون الحرائق قد حدثت بخلفية إجرامية، وواصل كلامه، مشيرا إلى نيّة الدّولة القيام بالعناية بالضّحايا وتعويض الخسائر، سيما على المستوى البيئي، بالتّشجير، لتعويض الفضاءات الغابية التي ضاعت بفعل النّيران.

من العادي أن تشهد البلاد، يومها، تلك الحرائق التي رصدتها أقمار صناعية، وشملت مناطق مختلفة من العالم، وخصوصا منطقة جنوب المتوسّط، كما أنّ من العادي أن تكون الظّروف المناخية التي سادت المنطقة، ساعة اندلاع النيران، عاملا مساعدا على انطلاق النار، وعلى أكثر من نقطة، وإن تباعدت جغرافيا، بل من العادي، من ناحية ثالثة، أن يصرّح الوزير الأول بذلك التّصريح الذي لم يستبق به التحقيقات، ولم يُلق الاتهامات، جزافا، بل عمل، من منطلق مسؤولياته، على طرح الأسئلة التي يمكن أن يُفهم منها أنّ السُّلطات ستقوم بعملها، وفق خطواتٍ تضمّ إطفاء الحرائق، حصر الخسائر ثمّ جمع الأدلّة والقرائن، للتأكد من فرضية تدخّل العامل البشري في اندلاع الحرائق، وذلك، كله ما نظن أنّ السُّلطات قامت به، ساعتها، لنطرح سؤالا مهمّا له صلة بالإصرار على اعتبار النّيران حدثا سياسيا، بامتياز، وتفضيل الرؤية للحدث من خلال منظار نظرية المؤامرة.

تمّ التّركيز، في هذه القضية، عمدا، على شبكات التّواصل الاجتماعي، لتلصق الحدث إمّا ببقايا «العصابة»، حيث شاهدنا شعاراتٍ تُرفع كان مضمونها، باختصار، لم يتمكّنوا من سرقتها فأحرقوها... أو بأيادٍ خارجية تحاول استغلال الأوضاع الحسّاسة للبلاد مع وعكة الرئيس الصحية، وإقرار التعديل الدستوري، بعد استفتاءٍ لم يشارك فيه الجزائريون بكثافة. وتمّ، من خلاله، إرسال عديد الرّسائل السياسية، في آن، إلى الموالاة التي شاركت في حملة التعديل الدستوري، ودعت إلى التصويت بنعم، من ناحية. وإلى المعارضة التي انقسمت إلى داعين بالتصويت بلا، وخصوصا منها الإسلاميين أو المقاطعين الذين استمرّوا في منطق التّغيير الكامل والقطيعة الشاملة، بعيدا عن أدوات النظام، نخبه ونصوصه القانونية، من ناحية أخرى.

ليست الحرائق غريبة على بلد مثل الجزائر (فرانس برس)

على هذا، أجمع الجزائريون على تسييس كلّ ما تشهده بلادهم، ولو بنشر هذه الأخبار غير الثّابتة، خصوصا أنّها تزداد انتشارا باستخدام بعضهم البثّ المباشر أداة يقولون، من خلالها، جميعُهم، إنّ في أيديهم ملّفات بعضها عن الفساد أو أسرار ما يجري في ردهات مؤسّسات صنع القرار في الجزائر، وبعضهم الآخر يدّعي أنها (الملفات) ذات صلةٍ بأحداث تجري لها تداعيات بشأن تسيير البلاد، اقتصادها، ومسارات أو سياقات ما يحدث وما سيحدث، في تناقض تامّ بين هذه الرواية أو تلك ومضمون البثّ القادم، عبر العالم الافتراضي، من بريطانيا، فرنسا أو إسبانيا، والكلّ، كما يُقال، يدّعي وصلا بليلى، وهي تأبى لهم .. ذاك.

كشفت المعالجة الإعلامية للحرائق عن تحوّل العالم الافتراضي إلى سلطةٍ موازيةٍ لمنظومة صنع المعلومة في الجزائر، أو هكذا أراد بعضهم إيهام النّاس بأنّ شبكات التّواصل الاجتماعي بلغت مستوى عاليا جدّا، يمكنها من مجاراة السياسة العامة للإعلام، على الرّغم من أنّ مرتادي تلك الشّبكات مجمعون على مزاجية أصحاب تلك الصّفحات وضعف مستوى بثّهم وضبابية مضمون ما يتحدّثون بشأنه، كما يدرك الجميع أنّ من غير المعقول أن يكون لدى كثيرين منهم أيّة علاقات بالعمل الإعلامي، ما عدا إعلامي واحد يبثّ من باريس، يتمتّع عمله بدرجة مقبولة من الاحترافية، إذ إنّه لا يعتمد إلاّ على المعلومات الموثوقة، ويقدّمها بمهنية كبيرة، من دون أن يغرق في التّرهات ومحاولات تشكيل العقول أو التّلاعب بها خدمة لمصالح الصّراعات السّياسية التي تلعب على أوتار الأوضاع الحسّاسة للظّرف سياسيا، صحيا اقتصاديا واستراتيجيا.

في النّتيجة، نحن أمام حدث، هو الحرائق، بل أحداث، بمختلف أنواعها، كما تمت الإشارة، تترافق مع ظاهرة إعلامية نحتاج للكشف عن مكنونها، لأنّ القائمين عليها يظنون أنّها تقوم بعمل توعية، ولكن بمضامين فارغة تتّخذ من العالم الافتراضي وسيلة للّعب على العقول، وبادّعاءات بامتلاك ملفّات عن بعضهم بعضا، وعن بعض الجهات، منها ما هو موالٍ أو معارض، ليجد المواطن، نفسه، في حيرةٍ من أمره أمام هذه المعلومات المغلوطة التي تتحدّث، للمفارقة، عن أمور مصيرية، سواء ما تعلّق منها بالصّراعات، في قلب النظام وهامشه، أو سياقات السّياسات العامّة، وبصفة خاصّة منها، على مستويين، الصحي والاقتصادي، بفعل الجائحة وتداعياتها على المديين، القصير والمتوسّط.

> كشفت المعالجة الإعلامية للحرائق عن تحوّل العالم الافتراضي إلى سلطة موازية لمنظومة صنع المعلومة في الجزائر

> أجمع الجزائريون على تسييس كلّ ما تشهده بلادهم، ولو بنشر الأخبار غير الثّابتة، خصوصاً أنّها تزداد انتشاراً

على الرّغم من الإجراءات القانونية التي طاولت مرتادي شبكات التّواصل الاجتماعي لوقف خطاب الكراهية وحماية الحياة الخاصّة، بعيدا عن الشّتم والسّباب، في نطاق مضمون ما يُبثّ ويُكتب على صفحات تلك الشبكات أو قنواتها، إلاّ أنّنا نرى أصحاب تلك القنوات يتبادلون الشّتائم ويتلاعبون بالمعلومة، بل يوهمون المواطن بأنّهم على صلةٍ مع جهات من النّظام تمدّهم بالمعلومات والملّفات، تمسّ، في بعضها، الأمن القومي للبلاد والسياسة العامّة في أكثر من ميدان و قطاع، وهو الأمر الخطير في الأمر، لتكون الجزائر، بفعل هؤلاء، أمام إشكاليتين، هما التلاعب بالعقول وادعاء الانتماء لجهات داخل النّظام، يمكن اعتبارهما مدعاة لوقف هذا الهراء، وكل ما يشكّله من تهديد للانسجام السياسي للنّظام وللمجتمع، كليهما.

قد تكون تلك الأصوات من أشكال التّلاعب بالعقول، من أكثر من جهة، لها مصلحة في بقاء الأمور على ضبابيتها، وتستخدم تلك القنوات والصّفحات لنشر نوع من البلبلة، لأنّ ما نشهده هو ضحالةٌ في المستوى وضبابية في الطّرح، مع أهداف مشبوهة، ما يجعل من ذلك كله أبعادا على مصداقية منظومة التحكم في نشر المعلومة من السّلطة. ويفتح الباب، واسعا، أمام مشعوذين، سيتخذون من تلك المنّصات منابر لتهديد النّسيج الاجتماعي للجزائر وأمنها القومي، وتضخيم الانكشاف والضّعف اللذين يتضاعفان مع ظروفٍ موضوعية، في مقدمتها الجائحة، انهيار أسعار المحروقات والتّسيير السّيئ للسّياسة العامّة في كلّ القطاعات عقودا.

لا يعني ما تقدم اعتبار أنّ العالم الافتراضي، بما يوفّره من تطلّعاتٍ لتوسيع فضاء حرية التعبير، فواعله وأدواته، بل يستدعي الغربلة ليكون فضاء للوعي ولنشر المعلومة التي تخدم الجزائر ومصالحها، إضافة إلى احتمال أن يكون منبرا للمواطنة الحقيقية بعيدا عن كل هذا الخلط بين الحقيقة والباطل وانتشار للاوعي.

قد يحدث ما حدث، في الجزائر، في أي بلد، وقد تكون من ورائه عوامل عدة، منها العامل البشري. ولكن ليس للعالم الافتراضي فرض مسار للتحقيق ونشر للإشاعات، ذلك أن مصلحة البلاد والأمن القومي مسائل حيوية لا يمكن التّلاعب بها، بل الأولى القول إن العقول لا يمكن التلاعب بها، لأن النتائج وخيمة على النسيج الاجتماعي، ووحدة البلاد ومصالح الوطن.

(كاتب وأستاذ جامعي جزائري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير حسام كنفاني ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ سكرتير التحرير حكيم عنكر ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ الرأي معن البياري ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads